الأمم المتحدة S/PV.4893

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٩٣**

الخميس، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مونيوز	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إسبانيا	السيد آرياس
	الجزائر	السيد باعلي
	ألمانيا	السيد تروتفاين
	أنغولا	السيد أنطونيو
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آدشي
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السيد طومسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2003/1212)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-20789 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥ .

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2003/1212)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظراً لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد فرهادي مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان.

تقرر ذلك.

أدعو السيد الإبراهيمي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وينعقد مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على الأعضاء الوثيقة S/2003/1212 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أفغانستان.

أرحب بحضور الأمين العام فيما بيننا وأدعوه إلى إلقاء كلمته.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): معروض على المجلس آخر تقرير لي عن الحالة في أفغانستان. ولقد حدث منذ نشره تطور هام مشجع جداً في تنفيذ عملية بون للسلام: قيام لويا جيرغا (المجلس الدستوري الأعلى) في كانون الثاني/يناير باعتماد الدستور الجديد لأفغانستان.

ويوفر الدستور، الذي دخل الآن حيز النفاذ، أساساً دائماً لإعادة استتباب حكم القانون في أفغانستان. ويحدد الدستور نظاماً سياسياً عن طريق نظام حكم رئاسي قوي ذي هيئة تشريعية تتكون من مجلسين. وينشئ نظاماً قضائياً يمتثل لأحكام الإسلام، ويتضمن أحكاماً ترمي إلى كفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان الأساسية، بما فيها تساوي المرأة في الحقوق.

وأود أن أهنئ شعب أفغانستان وحكومتها على هذا الإنجاز الكبير. ولقد أبدى المندوبون في المجلس الأعلى الحكمة والمرونة والحساسية لاحتياجات كل الأفغان — وهذه روح تبشر بالخير فيما يتعلق بالأعمال الشاقة المقبلة.

ولا شك أن الدستور في حد ذاته لن يكفل السلم والاستقرار. ويجب على الأفغان أن يمضوا الآن، بالدعم اللازم من المجتمع الدولي، للتصدي للعقبات التي تعترض عملية السلام والتي كانت موجودة قبل إنشاء المجلس الأعلى. وهذا يعني معالجة الحالة الأمنية التي تثير شديد الجزع، وكفالة قيام حكومة شاملة واسعة التمثيل، وتعجيل خطى التعمير. والواقع أنه إذا أريد للخطوة التالية في عملية بون – الانتخابات – أن تتمتع بالمصداقية، فلا بد من اتخاذ إجراء فوري للتصدي لهذه التحديات.

وأود أيضاً أن أشكر المجتمع الدولي لالتزامه المستمر بالسلم في أفغانستان. وفي نفس الوقت، أعتقد أن بوسعنا جميعاً أن ندرك أنه مع كل الإنجازات التي تحققت حتى الآن في إطار عملية بون، ثمة حاجة إلى تنشيط هذه العملية. وإذ نضع ذلك نصب أعيننا، وكما ذكرت في تقريري، ينبغي للمجتمع الدولي والحكومة الأفغانية وجميع الأفغان الملتزمين بالسلام في بلدهم أن يتوحدوا، لتقييم التقدم المحرز وتقديم الالتزامات الضرورية للانتهاء من عملية الانتقال. وسيكون لدى السيد الإبراهيمي المزيد من المعلومات التي سيضيفها بهذا الصدد عندما يأخذ الكلمة.

ختاماً، أود أن أشيد بممثلي الخاص، السيد الأخضر الإبراهيمي، على العمل الرائع الذي قام به في أفغانستان خلال السنتين الماضيتين. لقد استحق السيد الإبراهيمي عن جدارة الجنسية الأفغانية الفخرية. وبطبيعة الحال، هو أيضاً أحد مواطنينا العالميين الكبار، والمجتمع الدولي يكون أكثر قوة بما يتصفون به من حنكة وحسن تدبير .

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه، وعلى المعلومات التي قدمها، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى السيد الأخضر الإبراهيمي، والتي أثق بأننا نتشاطرها جميعاً.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان. وحيث أن هذه هي الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي يقدمها السيد الإبراهيمي بهذه الصفة، أود أن أغتنم هذه الفرصة باسم أعضاء المجلس جميعاً، لكي أشيد به إشادة يستحقها فعلاً على إسهاماته البارزة في قضية السلام وتعزيز الديمقراطية في أفغانستان. لقد تمكن السيد الإبراهيمي بمثابرته وصبره وعزيمته ونزاهته من الاضطلاع بنجاح بعدد من مهام الأمم المتحدة، من زائير السابقة وحتى أفغانستان.

وفيما يتعلق بالمهمة الأخيرة، فقد لمس أعضاء مجلس الأمن جميعاً ما يُكنه الشعب في أفغانستان وسلطاته من تقدير وامتنان للسيد الإبراهيمي على الإسهامات الهائلة التي قام بها خلال عمله هناك. وأعضاء المجلس جميعاً يتمنون له كل التوفيق في المساعي التي سيضطلع بها في المستقبل.

أعطي الكلمة الآن للسيد الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان.

السيد الإبراهيمي (تكلم بالانكليزية): أشعر ببالغ الامتنان للأمين العام وللرئيس على كلماتهما الرقيقة. ويشرفني أن أخاطب المجلس مرة أخرى – وأخيرة، كما أعتقد، بشأن أفغانستان. ويسعدني بصورة خاصة أن أفعل ذلك تحت رئاسة السفير مونيوس. لقد كان من دواعي اعتزازي أن استقبلتكم، سيدي، في كابول في الخريف الماضي، وأود أن أتقدم لكم مرة ثانية بالشكر على اهتمامكم ودعمكم. واسمحوا لي أيضاً أن أشكر جميع زملائكم، أعضاء المجلس الذين قاموا، في أعقاب زيارتكم، بزيارة تاريخية لتقصي الحقائق في أفغانستان تحت القيادة القديرة والمفعمة بالنشاط للسفير بلوغر.

ونتيجة للاجتماعات الموسعة التي عقدتموها أنتم جميعاً في كابول وفي مزاري شريف وفي هراة، لا أعتقد أن هناك الكثير الذي يمكنني أن أبلغ به المجلس اليوم مما قد لا يعرفه الأعضاء بالفعل. وفضلاً عن ذلك، معروض على المجلس تقرير الأمين العام، الذي يصف بشيء من التفصيل ما استجد من تطورات جديرة بالذكر، وبالتالي، فلا حاجة بي لكي أغطي في ملاحظاتي كل جوانب الولاية المنوطة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان.

ومع ذلك، فإن إعداد هذا التقرير قد اكتمل قبل انتهاء الاجتماع التأسيسي للويا جيرغا، كما أبلغ الأمين العام المجلس بذلك قبل قليل، وأقترح أن أستخدم هذه

الفرصة لكي أحيط أعضاء مجلس الأمن علماً بشأن هذا الاجتماع ثم أناقش بشكل عام حالة عملية السلام في أفغانستان: ما الذي تحقق وما لم يتحقق، والتحديات التي تنتظرنا، وأين، في رأيي، ستحتاج السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي إلى تركيز جهودهما إذا كان لنا أن نحقق أهدافنا المشتركة.

تمثل العملية السياسية الانتقالية لاتفاق بون خطة لإعادة الاستقرار والسلام إلى أفغانستان من خلال إصلاح وتعزيز مؤسسات الدولة، وإعادة بنائها عند الاقتضاء. ونجاحها يتوقف على الشوط الذي يمكن أن يقطعه الأفغان نحو إقامة مؤسسات دولة تتوفر لها مقومات البقاء، ومساءلة وتمثيلية يمكن أن تضمن الأمن للشعب وأن تنشئ قاعدة ذات مصداقية لتطوير البلد.

ومن المؤكد أن عملية بون حققت الكثير منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وسأكتفي بذكر بعض الإنجازات الهامة هنا. فلم يعد الصراع واسع النطاق، واستطعنا أن نتجنب أزمة إنسانية في وقت مبكر والتُزِم بالجانب الأكبر من الجدول الزمني السياسي: من تنصيب السلطة المؤقتة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ مروراً بعقد اللويا جيرغا الطارئ في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وتشكيل إدارة الرئيس قرضاي، وأخيراً الانعقاد الناجح للويا جيرغا التأسيسي.

وتحت قيادة الرئيس قرضاي، أشرفت الإدارة الأفغانية على بعض الإنجازات الجديرة، بما في ذلك صياغة إطار تنموي وطني وإعداد ميزانية وطنية، واعتماد عملة جديدة، واتخاذ الخطوات الأولى في تشكيل جيش وطني وشرطة وطنية، بالإضافة إلى عودة حوالي ٤ ملايين فتى وفتاة إلى المدارس. وخلال نفس الفترة، رسخت لجنة حقوق الإنسان المستقلة وجودها في أنحاء البلاد، وأُرسي الأساس لعدد من البرامج الرئيسية لإعادة البناء والتنمية الوطنية. وبعض هذه البرامج بدأ يؤتي ثماره لما فيه فائدة البلاد، مثل برنامج إعادة بناء الطرق، وإصلاح شبكة الكهرباء، وتزايد النشاط الزراعي وبرنامج التضامن الوطني وبرنامج التوظيف الوطني الطارئ.

وفي ٤ كانون الثاني/يناير، تحققت خطوة أخرى في إطار خطة بون الانتقالية من خلال الموافقة شبه الإجماعية على الدستور الجديد. وكان اللويا جيرغا التأسيسي وإلى حد كبير ممثلاً لأفغانستان ككل وشارك فيه مندوبون من كل المقاطعات ومن مجموعات مثل البدو الرحل، والهندوس والسيخ واللاجئين والنازحين والمعوقين، وغير هؤلاء من مجموعات الأقليات. وتزايدت المشاركة السياسية للنساء، حيث استأثرت المندوبات بنسبة ٢٠ في المائة تقريباً في اللويا جيرغا التأسيسي.

وفي حدود علمنا، لم تجر أي محاولة واسعة النطاق للغش أو التخويف، وثمة شكاوى فردية تم تقصيها من قبل لجنة تنفيذية قامت بإلغاء نتائج الانتخابات في عدد من الحالات بعدما تبين من وجود أخطاء فيها. وأنا لا أقول إن العملية لم تَشُبْها شائبة. فهذه الممارسة جرت في بيئة غير آمنة. والأوضاع الأمنية تدهورت منذ اللويا جيرغا التأسيسي الطارئ، وقد هدد المتطرفون مرة تلو الأخرى بتعطيل عملية اللويا جيرغا. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ظل عدم كفاية الإصلاح في القطاع الأمني ودون أي جهد يذكر، عملياً، في مجال نزع السلاح، احتفظ الزعماء الطائفيون بنفوذ في العملية السياسية.

وقد أظهرت الانتخابات أيضاً استعادة بعض الفصائل لقوتها مرة أخرى، حيث حققت نتائج أقوى مما حققته في اللويا جيرغا التأسيسي الطارئ. وقد يكون لذلك آثاره المحتملة على الانتخابات التشريعية المقبلة.

ونظمت أحزاب الجهاد أنفسها بشكل جيد في الشمال الشرقي. واحتل حزب جومبيش، وهو تنظيم أوزبكي بصورة رئيسية، موقع الصدارة في تشكيل كتلة من الأصوات من الشمال، بينما في بادغيس وهيرات كانت الأغلبية من الجمعية، والحزب الطاجيكي بشكل رئيسي، وأنصار إسماعيل خان.

وقد تكشف الكثير من أعمال المجلس الأعلى أمام البلد في عمليات البث الإذاعي والتلفزيوني الحي، مما وفر نوعا من المناقشة العامة لم يشهدها البلد منذ سنوات كثيرة. وتوصل المجلس الأعلى إلى توافق مبكر في الآراء بشأن ١٢٠ من ١٦٠ مادة من مواد مسودة الدستور، ولكنه شهد مناقشة عسيرة ومساومة شاقة بشأن عدد من المسائل. وكان المرء يتوقع أن تكون العديد من هذه المسائل موضعا للنزاع في أية عملية دستورية: شكل الحكومة، ودور المحاكم في إعادة النظر في الدستور وسلطتها النسبية مقابل السلطة التنفيذية والبرلمان. وكانت المسائل الأخرى خاصة بالسياق الأفغاني الحالي كما أنها متصلة بالهوية المحلية والوطنية، بما في ذلك مختلف المسائل المتعلقة باللغة.

وظهرت بوادر مقلقة نوعا ما ولكنها متوقعة على الاستقطاب على أسس عرقية. فالفريق الممثل للباشتون شكل أغلبية في المجلس الأعلى وكان عازما بشكل خاص على تصحيح بعض الحرمان المتصور من حق الانتخاب السياسي خلال العامين الماضيين. وقد تؤثر وحدة هدف الفريق تأثيرا كبيرا على المراحل المتبقية من عملية الانتقال السياسي. وبالنسبة للمسائل الأخرى كانت هناك شكاوى بأن قادة الجهاد استخدموا أساليب استبدادية للدفع بجدول أعمالهم الخاص، ولكن ليس بنجاح كبير. ونظرا لأن انعقاد المجلس الأعلى تجاوز العشرة أيام المقررة له أصلا وامتد إلى أسبوع ثالث، فقد برزت دواع حقيقية للقلق من أنه قد لا يتم التوصل إلى الاتفاق.

وفي النهاية، أثبت أعضاء الوفود استعدادهم للتوصل إلى حلول وسط ولتقديم تنازلات بغية التوصل إلى نص يمكن أن يقبله الجميع، كما أن الدستور الذي صدقوا عليه يبين هذا التوازن لدواعي القلق. فعلى سبيل المثال، جرى تنقيح النظام الرئاسي القوي لمنح الجمعية الوطنية إشرافا أكبر على التعيينات الرئاسية. وأيضا، بالرغم من أن الباشتو هي لغة النشيد الوطني، فإن الدستور يعترف بلغات الأقليات بوصفها لغات رسمية في المناطق التي تشكل فيها هذه اللغات لسان الأغلبية المحلية. وهذا الدستور يقتضي التمسك بالصكوك الدولية، كما أنه يفوض لجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. ومن المهم أن الدستور يعزز بشكل كبير مشاركة النساء. وسيخصص ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من مقاعد مجلس النواب للنساء.

إنني أؤمن بأن الدستور الجديد والعملية التي أنجزته ينبغي أن يشكلا مصدر اعتزاز لشعب أفغانستان. فقد اثبت هذا الشعب، بالرغم من المحنة التي ما زال يواجهها، أنه يمكن إنجاز عملية سلمية لوضع الدستور. وينبغي أن يوفر القانون الأساسي الذي كتبه الأفغان مؤخرا، إذا طبق، قاعدة صلبة تستمر في الاضطلاع بمهمة الوفاء بالاحتياجات الحقيقية التي تواجه الأفغان على أساس يومي.

ما يتعين القيام به كثير جدا بحيث لا يمكن، للأسف، لا للأفغان ولا لشركائهم الدوليين أن يخلدوا للراحة ويكتفوا بالتشدق بنجاح انعقاد المجلس الأعلى. ومن المجلس الأعلى نفسه يطرح عدد من المهام الكبرى أنفسها مباشرة.

المهمة الأولى هي مهمة تطبيق الدستور وبث الحياة فيه. وفي الحفل الختامي للمجلس الأعلى، أكدت على أن الرئيس كرزاي وحكومته وجميع الأفغان سيواجهون الآن تحدي جعل الدستور الذي اعتمدوه واقعا حيا. وهذا، بطبيعة الحال، هو التحدي لأي نظام دستوري. بيد أنه في

أفغانستان، حيث تبقى مؤسسات الدولة ضعيفة، تقتضي قدرات الحكومة على الوفاء بوعود الدستور الجديد الكثير من العمل الشاق من الأفغان أنفسهم والمساعدة الدولية المستدامة. وقد بات هذا أكثر إلحاحا لأن النقاش الذي جرى في المجلس الأعلى زاد من توقعات الأفغان بأن حكومتهم وشركاءها الدوليين سيوفون الآن بوعدهم بتحقيق السلام والاستقرار.

وحقيقة أن الأفغان توصلوا إلى اتفاق بشأن الدستور الجديد تشكل إنجازا كبيرا، ولكن الاختبار لكل عنصر من عناصر عملية بون سيكون في نهاية المطاف ما إذا كانت أفغانستان قد تحركت قدما نحو ما وصفته في السابق أمام المجلس بأنه نقطة اللارجعة في السلام. ومن ذلك المنظور، لن يكون للنظام الدستوري الجديد مغزى بالنسبة للمواطن الأفغاني العادي إلا إذا تحسن الأمن وتعززت سيادة القانون. وبالنسبة للكثير جدا من الأفغان، فإن انعدام الأمن اليومي الذي يواجهونه لا يأتي فحسب من انبعاث التطرف المرتبط بطالبان – وإن كان مزعزعا للاستقرار – بل من السلوك القائم على السلب والنهب للقادة والمسؤولين المحليين الذين يدعون اسميا بأنهم يمثلون الحكومة.

وبالتالي، إذا ازدادت التوقعات، فان من المرجح أن تتركز على الاحتياجات التي كانت قائمة منذ بداية عملية السلام و لم يوف بها: نزع سلاح قوات الفصائل وحماية الحقوق الأساسية لكل مواطن أفغاني والمطالبة بالمزيد من الإعمار وإصلاح المؤسسات الوطنية، لكي تصبح أكثر اختصاصا وتمثيلا، والإصلاح، أيضا، للحكومة كلها لضمان أن يشعر جميع الأفغان بأنها تمثلهم خير تمثيل.

وهذه تشكل أول التحديات الكبرى في تطبيق الدستور لأنها تبقى تحديات لعملية السلام بأسرها. كما أن التصدي لهذه التحديات سيهيئ الظروف لنجاح الممارسات الانتخابية الوطنية وعمليات الصياغة التشريعية وغيرها من المهام المقتضاة مباشرة في تطبيق الدستور.

إن البرامج التي تشكل مبادرة إصلاح القطاع الأمني في أفغانستان معروفة جيدا لهذا المجلس، كما أنها واردة بآخر تطوراتها في تقرير الأمين العام. وخلال العامين الماضيين من عملية بون، أظهر إنشاء جيش وطني وشرطة قادرين وموحدين ووفيين بالتأكيد إحراز تقدم، بالمساعدة القادرة والملتزمة من الولايات المتحدة وفرنسا في بناء الجيش ومن ألمانيا والولايات المتحدة بالنسبة للشرطة. ولكنني متأكد من أن هؤلاء الشركاء لن يختلفوا على أننا، بعد عامين من عملية بون، لم نقطع الشوط الذي ينبغي أن نقطعه إذا أريد للحكومة المركزية أن تبسط سلطتها. ويمكن بالتأكيد تحقيق المزيد من المكاسب إذا أريد لجهد إصلاح المؤسسات الأمنية الوطنية ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية ودوائر المخابرات أن تسرع الخطى إذ أن هذا، أيضا، ما فتئ أبطأ من المتوخى بقدر كبير بسبب قلة التعاون في الأجزاء الرئيسية للحكومة.

إن تعيين كادر جديد من ٢٢ من كبار مسؤولي وزارة الدفاع، رغم انه أمر يحظى بالترحيب، ليس إصلاحا كافيا ينجز في فترة عامين من المحاولة. وأؤمن بأن الشعب الأفغاني يتوقع المزيد، كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يتوقع المزيد. وكما ناقشنا من قبل، تقوم الحاجة إلى ظهور المؤسسات الأمنية بوصفها مؤسسات وطنية حقا، عوضا عن كونها واقعة تحت سيطرة الفصائل، إذا أريد للجيش الوطني والشرطة الوطنية والمخابرات أن تحل مكان القوات المنقسمة إلى فصائل التي ما زالت تسيطر على الساحة. وسيتوقف تفكيك هياكل الفصائل أيضا على نزع السلاح الناجح وتسريح الفصائل وبناء جيش وطني وشرطة يكونان حقا جزءا لا يتجزأ من نفس الجهد.

والآن أخشى من أن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لم يتقدم بقدر كاف، ويرجع هذا أيضا إلى حد كبير إلى قلة التعاون من جانب الشركاء الرئيسيين. ولا توجد سوى طريقتين لإدارة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فيمكن التفكير في نزع السلاح غير الطوعي إذا كان لدينا القوات الضرورية لفرض التعاون بالقوة. أما نزع السلاح الطوعي الذي نحاول تحقيقه، من ناحية أخرى، فيتطلب شركاء متعاونين على نحو تام. وحتى الآن، ظل التعاون محدودا في أفضل الأحوال. وبغية الاستفادة من تجربة المشاريع الرائدة في قندز وغارديز ومزار الشريف وكابل وقندهار، ستستعرض بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع شركائها في الحكومة وكذلك مع الشركاء الدوليين لمعرفة كيف يمكن إدخال التحسينات والتعجيل بالعملية. وسيكون من الضروري بحث هيكل حوافز متزايدة للقادة على المستوى المتوسط والعالي، ولكنني أخشى من أنه، من دون التعاون الكافي من قادة الفصائل – ويجب ألا يغيب عن بالنا أنهم مسؤولون حكوميون – فإن مشكلة وجود فصائل مسلحة ستظل تربك عملية السلام.

أما بعد، فإن الخطر الذي تشكله قوات الفصائل على عملية السلام أضيفت إليه تكتيكات الإرهابيين المتطرفين التي تهدف إلى إفشال عملية السلام بكاملها. ويتواصل نمط تحدي سلطة الحكومة المركزية وتقويض عملية السلام بمهاجمة أهداف أيسر منالا بغض النظر عن طبيعتها المدنية، سواء كانت منظمات حكومية أو غير حكومية أو الأمم المتحدة أو مواطنين عاديين. وفي الفترة التي انقضت منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتُها للمجلس، وقعت عدة هجمات خطيرة، بما فيها هجمة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بسيارة مفخخة على مجمع الأمم المتحدة في قندهار وحادث القتل المأساوي المقزز في غزنه الذي راحت ضحيته بتينا غويسلارد، الموظفة بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وانفجرت قنبلة مقابل الجدار الخارجي لدار الضيافة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في كابل ولكن لحسن الطالع لم تسفر عن ضحايا. وفي ٦ كانون الثاني/يناير انفجرت قنبلة أخرى في قندهار تستهدف قوات المليشيا الأفغانية مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى من الأطفال والمدنيين الأبرياء.

ويجب النظر إلى الهجمات والتهديدات الأخيرة على أنها تؤكد أن الأمم المتحدة نفسها هدف في أفغانستان. وتتزامن هذه الهجمات مع إشارات واضحة بأن العناصر المتطرفة التي تطلق على نفسها اسم الطالبان أو مؤيدي قلب الدين حكمتيار تعيد تنظيم صفوفها وتصدر بيانات وتحاول أن تحصل على المساندة ضد عملية السلام. ومنذ عدة أشهر حتى الآن، تسببت هذه الهجمات في تضييق رقعة عمليات الأمم المتحدة و مجتمع المنظمات غير الحكومية في الجنوب والشرق والجنوب الشرقي. وقد أدى ذلك إلى عرقلة عملية الإعمار والتنمية والحد من وجود الحكومة في المناطق المتضررة.

وقد اتخذ عدد من التدابير ردا على هذه الأمور. واتخذ فريق إدارة الأمن التابع للأمم المتحدة خطوات لتقليل تعرض موظفي الأمم المتحدة للمخاطر إلى الحد الأدنى، بما في ذلك زيادة التدابير الأمنية في مجمعاتنا وتقليل عدد الموظفين في المناطق الأكثر تعرضا للمخاطر. وستطلب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تمويلا إضافيا لتمويل هذه التدابير وتدابير حمائية أخرى.

إن الجهود المكلفة والمكثفة التي تبذلها الولايات المتحدة وباكستان لمنع دخول العناصر المتطرفة في منطقة الحدود جديرة بالتقدير. وفي الوقت نفسه، نشرت تقارير صحفية، في الصحافة الباكستانية بوجه عام، ونقلتها وسائط

الإعلام في جميع أنحاء العالم، عن ''تسلل الإرهابيين'' من باكستان، وتقارير أخرى تزعم أن زعماء الطالبان يتنقلون بقدر من الحرية داخل المدن الباكستانية وفيما بينها. ومما يبعث على التشجيع أن السلطات الباكستانية والأفغانية تناقش هذه المسائل الباعثة على القلق بروح إيجابية وبناءة. وأعتقد أن من الحيوي أن يواصل البلدان التعاون واتخاذ جميع التدابير الممكنة للتصدي لهذه الحالة. إن أواصر التاريخ والدين والثقافة القوية التي تربط بين أفغانستان وباكستان معروفة جيدا. وإن المسؤولين وعامة الشعب في البلدين كليهما على دراية بأن الصراع والشقاق في أي من البلدين سيؤثران حتما وعلى نحو مباشر على البلد الآخر. والتعاون المتزايد بين البلدين ضد الإرهابيين والمجرمين وغيرهم من المخربين يستحق الإشادة والتشجيع والدعم القوي.

وأود أيضا أن أذكر هنا أنني أرى أن هناك الكثير مما يمكن وينبغي عمله من جانب حكومة أفغانستان لكفالة ألا تحصل عناصر الطالبان والمتطرفون الآخرون على مزايا من جراء سخط السكان في المناطق التي يزاولون فيها أنشطتهم. وتضع الحكومة، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة وقوات الأمن الدولية، برامج موحدة لتحسين مستوى الحكم السديد في المناطق وتعزيز النظام القضائي الرسمي والتقليدي وزيادة وجود الشرطة وتقديم مساعدة مركزة للمجتمعات المحلية من أجل الإعمار. وهذه الاستراتيجيات، التي يطلق عليها اسم ''الاستراتيجيات المؤقتة'' ستركز أولا على المناطق في الجنوب وفي أماكن أخرى تعاني من انعدام الأمن وسوء الإدارة والتهميش لأسباب جغرافية أو سياسية ومن الشعور بالعزلة. وهناك الكثير الذي يمكن للحكومة أن تفعله لكي تساعد الأفراد والجماعات الذين لم يكونوا جزءا من العملية حتى الآن ولكنهم لا يتحملون المسؤولية عن الأنشطة الإجرامية ويرغبون في المشاركة في إعادة بناء بلدهم بسلام.

ومثلما أوضح الأمين العام في تقريره (S/2003/1212) يتواصل التدهور في الأمن في نفس الوقت الذي تتطلب فيه عملية السلام من الحكومة والأمم المتحدة توسيع مجال وجودهما في الميدان، واستكمال التسجيل الانتخابي والاضطلاع بأنشطة أخرى من قبيل تعداد السكان وبرامج الإعمار الجارية. ومثلما يوضح التقرير أيضا تم، على مدار العملية الدستورية، تخفيف حدة الخطر بتقليل الظهور وإلغاء الانتخابات الإضافية على صعيد القطاع وتركيز الأنشطة في المراكز الحضرية التي تحميها موارد الأمن المتاحة. لكن الهجمات الأخيرة في المناطق الحضرية تناقض ذلك النهج لتسجيل الناخبين. وبطبيعة الحال، لا يمكن تسجيل الناخبين على الصعيد الوطني، وبعد ذلك، الاقتراع، من خلف جدران صلدة. فأفرقة الانتخابات يجب أن تذهب إلى الناخبين، ولا بد من تقديم هذه الخدمة على مستوى القرية إلى كل ناخب يتمتع بالحق في الانتخاب ويرغب في ممارسته.

وتخطط بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان واللجنة المؤقتة للانتخابات لاستيعاب موظفي الأمانة الدستورية في لجنة الانتخابات الأفغانية. فهم قد يكونون أكثر قدرة على السفر والعمل محليا من الموظفين الدوليين. ولكن إذا أصبحت العملية ذاتها مستهدفة، فأخشى أن الجنسية الأفغانية قد لا تصير مصدرا كافيا للحماية. وعلاوة على ذلك، تتطلب العملية الانتخابية الناجحة أكثر من أمن موظفي الانتخابات: إذ ستتطلب بيئة تسمح بمنافسة سياسية عادلة. وبروز بعض الزعماء في المجلس الأعلى ممن يريدون مواصلة سيطرتهم الشخصية على قوى الفصائل يثير قلقا شديدا في هذا الصدد ويذكرنا مرة أخرى بضرورة التعجيل بإصلاح القطاع الأمني وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وزيادة المساعدة الأمنية الدولية.

من السابق لأوانه أن نستقي العبر من أول عامين من عملية بون، ولكنني أؤمن إيمانا راسخا بوجود درس واحد يتعلق بصعوبة تنفيذ عمليات انتقالية بعد الصراع من دون مساعدة أمنية متفانية مماثلة. وما لم تتعزز المؤسسات الأفغانية الأمنية، ستظل هناك حاجة في أجزاء أخرى من البلد لنوع المساعدة الذي قدمته القوة الدولية للمساعدة الأمنية بجدارة في كابل.

إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومعها كل الأفغانيين تقريبا، قد تلقت بفارغ الصبر الأنباء عن قرار مجلس الأمن الذي مكّن من توسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وقد كان بدء عمل الأفرقة الألمانية لتعمير المقاطعات في قندس إشارة طيبة أوحت بأن عملية التوسيع قد قامت على قدم وساق. وقد التقيت وزملائي في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مع المخططين في الميدان التابعين لحلف شمال الأطلسي، ونحن نتطلع إلى إنشاء أفرقة تعمير مقاطعات بريادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ونرحب كذلك بنية الولايات المتحدة استحداث حضور موسع لأفرقة تعمير المقاطعات في الجنوب. وقد أثبت مفهوم أفرقة تعمير المقاطعات جدواه، خاصة عندما ركزت هذه الأفرقة أنشطتها على تحسين الظروف الأمنية.

ومع أنني أعتقد أن إنشاء أفرقة تعمير المقاطعات هو ”الخيار الأفضل الثاني“ بعد خيار التوسيع المباشر لمهمات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في مجال حفظ السلام، فإنني آمل أن تُمنح هذه الأفرقة الموارد والولاية التي تمكنها من المساعدة في تعجيل عملية إصلاح القطاع الأمني، والمشاركة في جهود الحكومة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في ضبط ونزع فتيل التوترات المحلية، وبصورة عامة، لكي تساعد هذه الأفرقة في تنسيق المساعدة الأمنية لعملية بون، خاصة إذا ما توفرت القدرة لدى القوة الدولية للمساعدة الأمنية لنشر وحدات أمامية أقوى، كلما وحيثما دعت الضرورة. وفي تقديري أن هذا الأمر قيد النظر الآن.

لكن مما يقلقنا أن وتيرة نشر أفرقة تعمير المقاطعات لا تواكب وتيرة العملية السياسية. فالانتخابات الرئاسية ستحتاج إلى تحسين الأمن، والانتخابات التشريعية ستكون في حاجة أشد إلى استتباب الأمن. وكما يشير الأمين العام في تقريره سيتسنى تنظيم انتخابات رئاسية، باستثناء بعض المناطق، ولكن ذلك ستكون له مخاطر. فالقيام بذلك، فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية، سيؤدي إلى حرمان البعض من حق الانتخاب على أساس الانتماء العرقي، الأمر الذي لا يمكن القيام به. ولذلك، أحث أعضاء حلف شمال الأطلسي والبلدان الأخرى المساهمة بقوات في القوة الدولية للمساعدة الأمنية على أن تتخذ جميع التدابير الممكنة لتوفير الموارد اللازمة للقوة بغية توسيعها عاجلا وليس آجلا.

لقد أخذت الكثير من وقت المجلس، ولكن اسمحوا لي أن أتناول بسرعة مسألة المخدرات. إن أكثر ما يدعو إلى القلق في جوانب الاتجار بالمخدرات هو درجة الاعتماد عليه التي وصل إليها الاقتصاد الأفغاني، وبالتالي سكان البلد. وحسب تقديرات الدراسة الاستقصائية للأفيون في أفغانستان لعام ٢٠٠٣، التي أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصل دخل مزارعي الأفيون والمتاجرين بالمخدرات في عام ٢٠٠٣، إلى ما مجموعه ٢,٣ بليون دولار أمريكي، أي ما يعادل ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتفيد هذه التقديرات أيضا بأن عدد العاملين في زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان في عام ٢٠٠٣ بلغ ١,٧ مليون فرد، أي ما يعادل ٧ في المائة من مجموع السكان. وحسب هذه التقديرات كذلك وصل عدد المقاطعات التي زرع فيها خشخاش الأفيون ٢٨ من مجموع ٣٢ مقاطعة في أفغانستان. وتبعث هذه البيانات الإحصائية على المزيد من القلق بشكل خاص عندما نعلم من النتائج الأولية للدراسة

الاستقصائية لنوايا المزارعين، التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣، أن المزارعين عازمون على زراعة خشخاش الأفيون أيضا في عام ٢٠٠٤، بل هم عازمون على توسيع عملية الزراعة.

لقد أظهرت الحكومة المركزية التزامها بالتصدي لهذه المشكلة. ولكن جهود الحكومة اقتصرت حتى الآن على بناء قدرات المؤسسات الحكومية كمديرية مكافحة المخدرات وشرطة مكافحة المخدرات، وعلى صياغة التشريعات ذات الصلة. ومع أن هذه الأنشطة أساسية فعلا في مكافحة المخدرات على المدى الطويل، إلا أنها لم يكن لها أثر مباشر على كمية الأفيون المزروع أو المتاجر به.

كما أنه لا بد من تكثيف حملات اعتراض الاتجار بالمخدرات. وتتحمل مسؤولية ذلك جميع السلطات المعنية بتطبيق القانون، بما فيها شرطة مكافحة المخدرات، وشرطة حرس الحدود، وجميع القوات العسكرية في البلد. ولكن، كما سلمت الاستراتيجية الأفغانية الوطنية لمكافحة المخدرات، لن يتسنى حل هذه المشكلة على المدى الطويل بدون تحقيق التنمية وإنجاز المكاسب في القطاعات الأخرى، بما في ذلك توفير مصادر عيش بديلة، وبناء نظم القضاء والجزاءات القانونية، وخفض الطلب على مستحضرات الأفيون على الصعيد المحلي وفي خارج البلد. وتعمل الحكومة مع المملكة المتحدة، كدولة رائدة، ومع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بجهود مشتركة مع آخرين، للتصدي لهذه التحديات الهائلة.

لقد قلت في البداية إن أفغانستان أنجزت الكثير خلال العامين الماضيين. ولكني أعتقد أنني قلت أمام المجلس في مناسبات سابقة إن هذه الإنجازات تعني أيضا أن أفغانستان أصبح لديها الكثير مما تخسره والكثير مما يجب أن تحميه. وينبغي للأفغان وشركائهم، بمن فيهم مجلس الأمن، أن يرسموا طريق المستقبل بعناية. إن نجاح مؤتمر المجلس الدستوري الأعلى (اللويا جيرغا) والحوار السياسي الذي استُهل يبعث على الأمل، ولكنه نجاح ينبغي البناء عليه بسرعة حتى لا يصبح مجرد وسيلة لإثارة توقعات وهمية.

وأعتقد أن التحدي الرئيسي الذي ينبغي التصدي له ما زال اليوم، بعد انعقاد المجلس الأعلى، هو نفس التحدي الذي وصفه الأمين العام في تقريره قبل انعقاد المجلس الأعلى، وهو توسيع القاعدة الشعبية للحكومة وتعزيز نظام الحكم القائم على سيادة القانون، وتحسين الحالة الأمنية، وتعجيل عملية التعمير وتقديم الخدمات.

ثمة إشارات عديدة على أن التقدم في المجالات الثلاثة هذه ليس كافيا، وأن بعض الفجوات ربما تكون قد اتسعت خلال العام المنصرم. وهذه الإشارات كثيرة في مجال الأمن وقد جرى عرضها بالتفصيل أمام المجلس في مناسبات عديدة. وفيما يتعلق بتوسيع قاعدة التأييد الشعبي للحكومة ظهرت إشارات واضحة، على سبيل المثال، أثناء انعقاد المجلس الأعلى، مؤداها أن هناك حالة من عدم الرضا في أوساط البشتون الذين شعروا بأنهم لم يحصلوا على نسبة تمثيل منصفة في الحكومة. وفي مجال التعمير طرأ انخفاض تدريجي في المساعدات المقدمة إلى الجنوب والشرق والجنوب الشرقي بسبب الحالة الأمنية. وفيما يتعلق بالقطاع الاقتصادي بصورة عامة، فقد لاحظ وزير المالية أن التقديرات المستعجلة التي تم إعدادها في أوج الأزمة لمؤتمر طوكيو عام ٢٠٠١، ينبغي مراجعتها، وهو يقوم بإعادة حساب النفقات بغية تحديد احتياجات الاستثمار الفعلية اللازمة لتحقيق الاستقرار المالي الأساسي وللحيلولة دون سيطرة الاتجار بالمخدرات على الاقتصاد الوطني.

وفي أعقاب الزيارة التي قام بها مجلس الأمن لأفغانستان في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، اقترح المجلس على الأمين العام أن يستطلع السبل الكفيلة بتوفير حوافز جديدة لعملية بون. ويناقش تقرير الأمين العام بعض الإمكانيات، وهي التي أشار إليها في بيانه منذ برهة. وقد وزعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في كابل ورقة غير رسمية حول هذا الموضوع للحكومة وللبعثات الدبلوماسية. وقد أشير في الورقة إلى أن عقد مؤتمر ثان أسوة بمؤتمر بون من المحتمل أن يكون وسيلة لإعادة تنشيط الالتزامات لدى جميع الأطراف المعنية من أجل التصدي للفجوات الثلاث في عملية السلام التي تحدثت عنها من فوري.

وقد أشار بعض من تحاورت معهم إلى أنه قد توجد وسائل أخرى للتعامل مع هذه الفجوات، وأن عقد مؤتمر كبير ربما لا يكون ضرورياً. غير أن الأمر المهم، والعاجل للغاية في نظري شخصياً، هو أن يجري تحديد بعض هذه السبل من أجل تحسين أداء الحكومة وشركائها الدوليين في تنفيذ عملية بون وزيادة سرعة هذا الأداء، خشية أن تقوض هذه الفجوات ما تم إحرازه بالفعل من تقدم.

وأود وأنا أقترب من نهاية إحاطتي الإعلامية المسرفة في الطول أن أتوجه بالشكر للمجلس من جديد على الدعم الرائع الذي يبديه لأفغانستان. ذلك أنه لا غنى في تحقيق التقدم المحرز عن دعم المجلس المتسق والمستمر، وعن السخاء والتضافر الوثيق من جانب المجتمع الدولي على اتساعه.

كذلك لا أملك أن أختتم إحاطتي اليوم بدون ذكر بضع كلمات عن الذين تركتهم ورائي في أفغانستان، فأعبر أولاً، للرئيس حامد قرضاي عن عميق الامتنان والاحترام والإعجاب. لقد كان شرفاً لي أن أعرف هذا الوطني الأفغاني الذي كرس نفسه لبلده وشعبه، في تواضع وأمانة وإنكار للذات، وأن أعمل معه. ولا أستطيع أن أوفيه حقه من الشكر على ما لقيت منه باستمرار من تعاون يتسم بالصراحة والوضوح والوثوق. وأود أن أتمنى له من هذا المكان مرة أخرى التوفيق في رسالته السامية.

وأعرب أيضاً عن معاني الشكر لأعضاء حكومة الرئيس قرضاي على تعاونهم وصبرهم. وكثيرون منهم أصبحت صداقتي بهم وطيدة، وأرجو لهم الخير. كما أن مما يهمني أن أحيي من هذا المنبر شعب أفغانستان. وأعتز بالثقة التي تكنها الغالبية الساحقة من الشعب الأفغاني للأمم المتحدة، وأعتقد أن من حق المجلس والأمم المتحدة بصفة عامة أن يعتزا بها كذلك. فمنذ أيام قلائل، وفي لحظة من لحظات التوتر والصعوبة بصفة خاصة في اللويا جيرغا، قال أحد المندوبين، متكلماً من المنصة، إنهم، أي المندوبين، يثقون كل الثقة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأختجل كلامه تواضعنا جميعاً، ونعرب عن العرفان لشعب أفغانستان لما يبديه من حرارة المشاعر تجاه المنظمة وتجاه الرجال والنساء، أفغاناً وغير أفغان، من موظفي الأمم المتحدة هناك.

ومن واجباتي السارة أن أقول شيئاً عن الزملاء والأصدقاء في البعثة وعن باقي أفراد فريق الأمم المتحدة القطري في أفغانستان. وقد ذكرت منذ أيام في معرض الحديث في كابول أن السر في أي نجاح كان من حسن حظي أن أحققه في أفغانستان يتمثل في أن معي فريقاً من الزملاء على درجة خاصة من الموهبة والتفاني، فكنت أكتفي بمشاهدتهم وهم يعملون ثم أنسب لنفسي منجزاتهم. فلكل هؤلاء أكتفي بأن أقول: ”شكراً لكم أصدقائي وزملائي الأعزاء، وعسى أن يحميكم الله وأنتم تواصلون الاضطلاع بالعمل الطيب الذي تؤدونه في أفغانستان“.

وأود أن أعرب عن تقديري أيضاً لزملائنا هنا في المقر: نائبة الأمين العام، والمكتب التنفيذي للأمين العام، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، وسائر الإدارات، فضلاً عن الموجودين منهم في أجزاء الأمم المتحدة الأخرى، من وكالات وصناديق وبرامج، لما تلقيناه منهم جميعاً من دعم لا يفتر.

وأخيراً ولكن ليس آخراً، أود أن أذكر مدى امتناني للأمين العام. فطيلة هذه الأشهر البالغة الطول، أولاً فينيويورك حين كنا نعد العدة لعقد مؤتمر برلين، ثم في برلين، وبعد ذلك في كابول، كان دائماً ذخراً لنا، لا يكف عن تقديم الدعم والحماية، ولا يتقاعس عن تشجيعنا وطمأنتنا في لحظات الشك. فأشكره صادق الشكر وأتطلع إلى مواصلة تقديم الخدمات لهذه المنظمة في ظل قيادته الملهمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد الإبراهيمي على إحاطته الإعلامية القوية والهامة والشاملة، التي يتجسد فيها العمل الممتاز الذي قام به في أفغانستان. وفي هذا تكريم لا يقتصر على الأمانة العامة وحدها، بل هو تكريم للمنظمة برمتها.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراتالمجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس لإجراء مشاورات غير رسمية استمراراً لمناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.